صناعة القرار السياسي في دولة قطر

ميثاق خيرالله جلود

مدرس مساعد/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

مثلها مثل باقي دول الخليج العربي تتسم قطر بالاستقرار السياسي، فلم يطرأ الكثير من التغيرات على بنية النظام السياسي القطري والية صنع القرار السياسي، منذ إعلان استقلال دولة قطر في الثاني من أيلول/ سبتمبر 1971، فقد بقيت السلطة تتركز بيد الأمير حتى بعد تولي الشيخ حمد بن خليفة أل ثاني للسلطة عام 1995، والذي شهدت الدولة في عهده فسحة من الحرية والاستقرار السياسي والاقتصادي، انعكس على شتى مفاصل الدولة وعاد عليها بالرخاء والاستقرار، وبهذا فان المواطن القطري غير معن بشكل كبير بالشأن السياسي وذلك للدخل الاقتصادي المريح لمواطني الدولة، فضلا عن صغر مساحة الدولة وقلة عدد السكان والتركيبة الاجتماعية البسيطة، والتي تتيح لصانع القرار القطري الاحتكاك مع المواطنين بشكل مباشر.

مقدمة

تختلف آليات صناعة القرار السياسي من بلد إلى أخر، كذلك من إقليم إلى غيره، فعندما يتم الحديث عن صناعة القرار السياسي في احد البلدان العربية، فان ذلك يعني إننا نتحدث عن السلطة السياسية القائمة في ذلك البلد حصراً، وهذا يعود إلى أن آليات صناعة القرار السياسي في الدول العربية مازالت بسيطة التركيب، فجل السلطات تتركز في رأس السلطة.

أضحت دولة قطر في العقد المنصرم تأخذ دورها كدولة طامحة لأخذ ادوار إقليمية ولاسيما في جوانب الجهد الدبلوماسي وبناء العلاقات المتوازنة مع دول المنطقة، في محاولة لتجاوز حجم الدولة الصغير، وبالتالي فان معرفة بنية النظام السياسي القطري بات مطلباً للمهتمين بالشأن الخليجي ومن ثم العربي، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث لتسليط الضوء على آليات صناعة القرار السياسي في دولة قطر على الصعيدين الداخلي والخارجي من خلال

استعراض مبتسر للعوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي في هذا البلد، ومن ثم بيان لـدوائر صناعة القرار السياسي فيه، مع عدم إغفال التطور التاريخي لبنية النظام السياسي القطري، وقد تم تناول هذان المحوران كما يلي:

أولا: العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي في دولة قطر

1- طبيعة نظام الحكم.

2- العامل الاقتصادي.

3- العامل الاجتماعي.

4- علاقات قطر الدولية.

ثانيا: دوائر صناعة القرار السياسي في دولة قطر

!- الأمير

2- مجلس الوزراء

!- مجلس الشورى

4- المجلس البلدي المركزي.

أولاً: العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي في دولة قطر

!- طبيعة نظام الحكم

نظام الحكم في قطر أميري، يعد الأمير فيه رئيس الدولة. وتحكم قطر أسرة آل ثاني[!]، ومن الجدير بالذكر أن النظام الأميري بات من اقل أنظمة الحكم في العالم فلم يعد في العالم سوى ستة دول بهذا النظام هي: (قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، موناكو، اندورا، ليختنشتاين،)[!].

يأتي اسم آل ثاني نسبةً إلى الشيخ ثاني بن محمد التميمي وهو والد الشيخ محمد بن ثاني الذي كان أول من حكم شبه الجزيرة القطرية خلال منتصف القرن التاسع عشر، فقد وصلت أسرة أل ثاني الى الدوحة عام 1848 بزعامة محمد أل ثاني[!] نازحة من واحة

"بيرين" الواقعة حاليا في المملكة العربية السعودية على بعد (200) كم جنوبي غرب قطر[1]. وقد وقعت الإمارة مع البواكير الأولى لتأسيسها بين سيطرة الدولة العثمانية ونفوذ البريطانيين الذين كانوا القوة المسيطرة على الخليج العربي أثناء تلك المدة، وبالتالي فأن موقف قطر في تلك الحقبة يتلخص بمرحلتين، الأولى انحصرت ما بين سنتي (1871-1893)، ويمكن أن نسميها بفترة التردد السياسي لشيوخ قطر، والسيطرة الاسمية للدولة العثمانية على قطر، أما المرحلة الثانية فتقع ما بين سنتي (1893-1913)، والتي اتسمت بتحول ولاء أمير قطر لبريطانيا[1].

كانت قطر خلال فترة الحكم العثماني قضاء تابع لسنجق **(لواء)** نجد التابع لولاية البصرة، وكانت السيادة العثمانية ممثلة بحامية صغيرة في الدوحة. وبعد انسحاب العثمانيين من قطر عام 1915 وقع شيخ قطر محمد بن ثاني (1913-1949) معاهدة الحماية مع بريطانيا سنة 1916[1]. وبهذا أصبحت قطر تحت النظام البريطاني المعروف باسم "**إدارة الإمارات المتصالحة**"[1]. وبعد تولى الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني (1949-1960) زمام الأمور بعد تنازل أبيه له، تم تصدير أول شحنة من البترول القطري من محطة مسيعيد في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر 1949. خلال تلك المدة لم يكن في قطر جهاز وزاري أو إداري وفق الأنظمة الحديثة إذ كان الطابع القبلي مسيطراً على نظام الحكم، فكانت أجهزة الحكومة الإدارية مرتبطة بالمستشار البريطاني هان كوك(Han cock) وجهازه الإداري المكون من موظفين بريطانيين حتى أوائل عام 1960 حيث أحيل الى التقاعد وغادر البلاد[1]، فكانت وزارة المالية أول وزارة أنشأت في عهد الشيخ احمد بن علي (1960-1970) الذي حكم الإمارة بعد تنازل أبيه له أيضاً، وعين الشيخ خليفة بن احمد وزيرا فيها[1]. وفي عام 1962 بدأت الحكومة القطرية تنظيم جهاز إداري على أسس حديثة فصدر قانون رقم (1) والذي يقضي بتنظيم الإدارة العليا للحكومة، وفي عام 1964 صدر قانون يقضي بإنشاء مجلس للشورى مؤلف من (15) عضوا يرأسهم الأمير و كان الأعضاء من أفراد العائلة الحاكمة[11]، وفي عام 1967 تم إنشاء أول إدارة لشؤون الموظفين[11]، وفي الثاني عشر نيسان/ابريل 1970 صدر أول دستور للبلاد **(النظام الأساس المؤقت للحكم في قطر)** وقد جمع الأمير بموجبه السلطة التنفيذية والتشريعية[11].

في الثاني من أيلول/سبتمبر 1971 أعلن عن قيام دولة قطر بعد فشل الاتحاد التساعي مع باقي إمارات الساحل العماني[!!]، وتم تأسيس أول مجلس وزراء في قطر كما تم تأسيس مجلس شورى جديد، وفي شباط فبراير 1972 تم إقصاء الشيخ احمد بن علي من الحكم لصالح نائبه خليفة بن حمد (1972-1995)[!!].

يعد النظام القطري من أقدم أنظمة الحكم التي تتسم باستقرار سياسي في المنطقة، حاله حال باقي أنظمة الخليج العربي، على عكس اغلب الدول العربية التي شهدت تبدل أنظمة الحكم باستمرار إلا أن نظام الحكم القطري ينفرد عن باقي دول الخليج بكثرة الإقصاء من الحكم بين أمراء آل ثاني[!!]، لكن الأمير الحالي الشيخ حمد بن خليفة الذي وصل الى السلطة عام 1995 بعد انقلاب سلمي على والده الشيخ خليفة بن حمد، استطاع أن ينظم الدولة وفق أسس يتعذر معها تكرار الانقلابات من خلال اتخاذه إجراءات في تعيين الأمراء تضمن ولائهم، ووضع الية لاختيار ولي العهد، وتثبيت الدستور، وبهذا اخذ الصراع بين أمراء العائلة الحاكمة يخفت[!!].

لم تطرأ تغيرات جذرية على نظام الحكم القطري منذ القرن التاسع عشر، وعندما تم كتابة الدستور القطري عام 1971 تم تثبيت السياقات التي بنيت عليها الدولة، فوفق المادة (8) من الدستور القطري الدائم الذي تم إقراره في الثامن من حزيران/ يونيو 2004[!!]، فأن حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد من الذكور، وتكون وراثة الحكم الى الابن الذي يسميه الأمير وليا للعهد، فان لم يوجد ابن ينتقل الحكم الى من يسميه الأمير من العائلة وليا للعهد[!!]. وبالرغم من أن الدستور القطري يقر بأن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات[!!]، إلا أن للأمير سطوة مطلقة من الناحية الفعلية.

تعد قطر دولة صغرى بمعنى اقل مساحة من الدولة الصغيرة وفق تعبير الجغرافيين، إذ لا تتجاوز مساحتها (11) ألف كيلومتر مربع ولا يتعدى عدد سكانها المليون نسمة وحجم القوات المسلحة نحو (12) ألف جندي[!!]، وبالرغم من ذلك استطاع النظام السياسي القطري أن يجعل لدولة قطر وزنا إقليمياً من خلال دبلوماسية نشطة وإعلام متميز، فأضحت قناة الجزيرة[!!] منبراً إعلامياً ضخما له تأثيره الذي يتعدى حدود المنطقة، كما أن هذه المؤسسة أعطت صانع القرار القطري كما هائلا من المعلومات، ومن الممكن أن تكون بعض

الاستضافات التي تقوم بها القناة للمسؤولين العرب والأجانب بتوجيه من الحكومة القطرية[!!]، التي تنكر سيطرتها على القناة[!!].

يمكن القول أن نظام الحكم القطري دخل حقبة جديدة في عهد الأمير حمد بن خليفة، خاصةً بعد أن ترك الجمع بين منصب الأمير ورئيس الوزراء في تشرين الأول/ أكتوبر 1996، لصالح الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني فضلاً عن منصب الأخير كوزير للخارجية[!!] والذي أضحى فيه مخططاً للدبلوماسية القطرية ومستشاراً للأمير في كافة مفاصل السياسية الخارجية لدولة قطر، وبالتالي كانت هذه الخطوة تغيراً في سياسة من سبقوه من الأمراء.

2- العامل الاقتصادي

في عام 2000 أخذت حكومة قطر على عاتقها مهمة تنفيذ سياسة اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتطوير البنية التحتية للدولة، إذ قامت بعدة إجراءات في سبيل تحقيق ذلك[25]، أهمها أنشاء المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، الذي يختص بجميع الأمور المتعلقة بإدارة احتياطي الدولة، ووضع سياسة طويلة الأجل لاستثمار هذا الاحتياطي[26].

تمتلك قطر ثالث اكبر مخزون من الغاز الطبيعي في العالم **(25 تريليون متر مكعب)** بعد روسيا وإيران، وتخطط شركة قطر للغاز (QLGC) لزيادة إنتاجها من (10) ملايين طن سنويا إلى (41) مليون طن سنويا بحلول عام 2014، وتسعى شركة قطر للبترول (QP) لكي يصل إنتاجها من النفط الى مليون برميل يوميا، إذ تنتج نحو (759000) برميل يوميا. فقد حقق الاقتصاد القطري إنجازات مهمة في السنوات العشر الماضية[27]، إذ استطاعت قطر تبني سياسة نقدية ناجحة جعلتها من بين الدول القادرة على الاستثمار المالي في داخل وخارج الدولة[28]، وعملت قطر أيضا على تنويع مصادر الدخل إضافة للغاز والنفط[29]. ووسعت الحكومة أيضا مشاريع التنقيب عن حقول النفط والغاز، وعرضت حوافز لجذب المستثمرين الأجانب، كما أصدرت عدة قوانين لتسهيل إجراءات الاستثمار، وحررت الاقتصاد وطورت تقنيات تسويق الغاز، كما نفذت الحكومة سياسة اقتصادية للمصروفات العامة، ما أدى إلى تحقيق تحسن اقتصادي هائل تجلى في فائض الحساب الجاري في ميزان

المدفوعات، وخفض العجز في الميزانية العامة، واستقرار معدلات التضخم وأسعار الصرف، وقد انعكس ذلك على الاقتصاد القطري الذي حقق نمواً ملحوظاً لمختلف النشاطات الاقتصادية بدأت ملامحه تظهر منذ العام 2005، وبهذا أصبح الاقتصاد القطري حالياً من أكثر الاقتصاديات العربية انفتاحاً، وأفضل نموذج في المنطقة يمكن أن يقتدى به حسب أخر تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي(30). وقد توقع تقرير المعهد الدولي للتنمية والتطوير (IISD) الصادر عام 2009، أن يسجل اقتصاد قطر نمواً بنسبة (35.5٪) في العام 2010، ليكون بذلك الاقتصاد الأسرع نموا في منطقة الخليج. وقد ربط المعهد الدولي للتنمية هذا النمو باستكمال عدد من مشروعات التوسع في إنتاج الغاز المسال. بالمقابل تحدث التقرير عن تراجع كبير لمعدلات التضخم لتصل إلى (1.1٪) في عام 2009 بدلا من (15٪) والتي سجلت عام 2008، كل ذلك جعل قطر أقل الدول الخليجية إلغاء للمشاريع. كما احتلت قطر المرتبة الأولى عربيا في الشفافية الدولية، إذ تقدمت إلى المرتبة (28) عالميا من بين (180) دولة بحسب "مؤشر الفساد" كل ذلك جعل من قطر قوة جذب للاستثمارات الخارجية، وهذا ما عكسه تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 الصادر عن الانكتاد **(مركز التجارة الدولي** ITC**)** إذ كشف التقرير ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو قطر بواقع (50٪) خلال سنتين لتبلغ (6.7) مليار دولار عام 2008 بعد أن كانت نحو (3.5) مليار دولار عام 2006، بينما لم تكن تتجاوز هذه التدفقات المليار دولار في العام 2000، فضلا عن ذلك وضع التقرير السنوي للتنافسية العالمية الذي يصدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية **(**IMD**)** في سويسرا، قطر في مصاف الدول المتقدمة بعد أن منحها المرتبة (14) من بين (57) دولة تتنافس على تحقيق المعايير الدولية للتنافسية العالمية. ورتب التقرير دولة قطر من ضمن دول العالم التي احتلت الربع الأول بعد الولايات المتحدة الأميركية وسنغافورة وكندا وألمانيا، كما تفوقت قطر على اليابان وبريطانيا وكوريا الجنوبية في هذا التصنيف. وقد انعكس الاقتصاد القطري القوي على دخل الفرد القطري السنوي، فقد ارتفع إلى (74.882) ألف دولار، وهو ما منح قطر المرتبة الثالثة عالمياً بعد ليختنشتاين ولوكسمبورغ(31). وإذا ما قارننا مستوى الاقتصاد القطري مع حجم الدولة وعدد السكان تكون قطر من أغنى دول العالم، وبالتالي فان المواطن القطري غير معني بشكل كبير بمسألة المشاركة في صنع القرار،

أو عملية الإصلاح السياسي[32]، كما أن هذه الواردات الضخمة وفرت لصانع القرار القطري فسحة كبيرة وخيارات متعددة، فطالما كان المال يغطي الأخطاء.

3- العامل الاجتماعي

يمثل العامل الاجتماعي موجها أساساً لصناع القرار ولاسيما في دول الخليج العربي، التي تتسم بتركيبة اجتماعية عشائرية متجانسة، وفيما يخص التركيبة الاجتماعية لدولة قطر، فقد شهدت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات من أبرزها اكتشاف النفط والبدء في تصديره، فقبل ظهور النفط كان عدد سكان الدولة لا يتجاوز بضعة آلاف، معظمهم يعتمدون على التجارة والصيد والغوص والرعي. لكن مع البدء بتصدير النفط في كانون الأول/ ديسمبر ! ! ! ! أصبح المصدر الأساس لواردات الدولة، إذ ترتب على استخراجه بروز نشاطات اقتصادية متنوعة نتج عنها تحولات في التركيبة الاجتماعية[!!]. ومن المظاهر الاجتماعية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بصناعة القرار السياسي في قطر المجالس(**الدواوين**)[!!]، التي تعد معياراً بالنسبة للسلطة الخليجية لاستطلاع الرأي العام قبل صناعة القرار، كذلك فان معظم المرشحين في المجالس البلدية والتشريعية الخليجية يعتمدون على أصحاب ورواد المجالس لحشد الأصوات المطلوبة للفوز في الانتخابات. وبخاصة قطر والكويت. وبما أن دول الخليج ليس فيها أحزاب سياسية فقد أخذت المجالس تاخذ هذا الدور على خلفيات اجتماعية وأيدلوجية، بحيث أصبح هناك موالين للحكومة، ومعارضين لها، وكذلك أصبحت المجالس تمثل بعض التيارات السياسية[!!]، وبالتالي اصبح للديوانيات دور كبير على النزعة الأيدلوجية وتأثيرها على التوجه السياسي للمواطن الخليجي. وفي استطلاع للرأي نشرته جريدة العرب القطرية بتاريخ الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 2009 عن مدى الارتباط بالقبيلة في دولة قطر جاءت النتائج بأن (76٪) من العينة يعتبر المجتمع القطري مجتمع قبلي و(70٪) من العينة يري أن القبيلة تحدد مسارات الوظائف والانتخابات والعلاقات الاجتماعية، و (56٪) من المستطلع رأيهم يرى إن التمسك بالقبيلة عنصر إيجابي، وما يقارب نصف العينة (48٪) يقيمون الناس

حسب قبائلهم. وان (59٪) من العينة يرون بأن المجالس لها دور في صناعة القرار السياسي القطري من خلال مراقبة النخب السياسية للمجالس خلال عملية صنعها لذلك القرار[!!].

4- علاقات قطر الدولية

انتقلت قطر خلال العقد المنصرم إلى وضع جديد انسجاماً مع المتغيرات الدولية، من خلال المساهمة الفعالة في أنشطة المنظمات الدولية، فقد استضافت عدداً من المؤتمرات العالمية الهامة، كما حصلت دولة قطر على أحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الآسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام 2001، فضلا عن ذلك تسلمت قطر في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير عام 2004 رئاسة مجموعة السبعة والسبعين والصين، أيضا تم اختيار قطر عضواً في اللجنة الإعلامية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك وفقاً لقرار الجمعية الصادر بتاريخ العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 2004. وكان الإنجاز الأهم للدبلوماسية القطرية هو الحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن بعد أن تم انتخاب دولة قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة (2006-2007). وفي نفس السياق حققت الدبلوماسية القطرية نجاحاتٍ على مختلف الأصعدة الخليجية والعربية والإسلامية والعالمية، بعد سلسلة من المبادرات الناجحة ولاسيما على الصعيد العربي[37] بعد أن سعت في العديد من النزاعات التي دارت في لبنان وفلسطين والسودان والصومال واليمن[38].

تدور علاقات قطر الدولية ضمن دائرتي التحرك الإقليمي والدولي، وان هذه التحركات مرتبطة ارتباطا وثيقا بصناعة القرار السياسي القطري لاسيما الخارجي منه، وقدر تعلق الأمر بالدائرة الإقليمية فان علاقات قطر الإقليمية مميزة على كافة الصعد، باستثناء بعض المشاكل الحدودية مع البحرين وهاجس قطر الأمني من المملكة العربية السعودية وبتحفظ اقل من إيران لذلك فان سياسة قطر في جذب القوات الأمريكية للدولة كانت محاولة لإعطاء فرصة وفسحة لصانع القرار القطري في التعامل الخارجي[39]، وهذا ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية هلري كلنتون عندما زارت قطر في شباط/ فبراير 2010، إذ صرحت بان الولايات المتحدة ستحمي دول الخليج في حال تعرضها لهجوم إيراني[40]. وقد تم إنهاء مشاكل قطر الحدودية مع البحرين من قبل محكمة العدل الدولية عام 2001، إلا أن العلاقات مع

السعودية تأزمت عدة مرات عام 1992 و 1994 وعام 2002[41]، وبالرغم من أن مشكلة الحدود بين البلدين تم حلها مؤخراً، إلا أن صانع القرار السياسي القطري مازال يميل الى التحفظ عند التعاطي مع السعودية[42]، وعلى الصعيد الإقليمي أيضا تعاطت قطر اقتصاديا مع إسرائيل بالرغم من علاقتها الجيدة مع جميع الأطراف الفلسطينية في محاولة براغماتية لجمع اكبر قدر ممكن من محددات السياسية في منطقة الشرق الأوسط[43].

أما فيما يخص علاقات قطر خارج نطاق المنطقة فان أهم ما يمكن أن يؤثر على صناعة القرار السياسي القطري، طبيعة التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي القطرية، لاسيما بعد أن أبرمت قطر اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة في حزيران/يونيو 1992 إذ اخذ الوجود الأمريكي في قطر بالتوسع[44]، تم إردافها في كانون الأول/ ديسمبر 2002 بالاتفاقية التنفيذية للتعاون العسكري المشترك بين الولايات المتحدة وقطر، والتي تم إبرامها في مقر وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، وقد وقع الاتفاقية كل من الشيخ حمد بن جاسم ووزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld)[45]، و بخصوص هذه الاتفاقية قال الشيخ حمد بن جاسم: "إن الاتفاقية التي وقعت مع الجانب الأمريكي والتي تنظم الوجود العسكري الأمريكي في قاعدة العديد كانت موضع نقاش بين الجانبين منذ فترة طويلة تصل إلى أكثر من سنة"، ومن الملفت للنظر أن قطر منذ عام 2000 كانت قد بدأت تبني قاعدة "العديد" التي تقع جنوبي العاصمة الدوحة على بعد حوالي (35) كم ويبلغ طول مدرجها نحو (4500) متر، ومجهزة بمرئاب يتسع لأكثر من (100) طائرة وقد وصف الكاتب الأمريكي ويليام أركن (William Arkin) القاعدة قائلا: "إن هذه القاعدة هي أكفأ قاعدة في الخليج" وهو الأمر الذي أثار أكثر من تساؤل حول المغزى السياسي والعسكري الذي دفع قطر لبناء هذه القاعدة الكبيرة، وان اقرب تفسير لذلك أن فلسفة قطر كانت تهدف إلى استقطاب القوات الأمريكية.[46] وبهذا أصبحت قاعدة "العديد" من أهم القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة خاصة بعد نقل مقر القيادة المركزية للقوات الأمريكية من فلوريدا إليها[47]. وبالتالي فان صانع القرار السياسي القطري مقيد في بعض السياسات بوجهة النظر الأمريكية، ولاسيما في السياسة الخارجية[48].

ثانيا: دوائر صناعة القرار السياسي في دولة قطر

1- الأمير

يضطلع رئيس الدولة بدور أساسي في صنع السياسة، وخصوصاً في الدول العربية حيث تعد مؤسسة رئاسة الدولة هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية والداخلية لتلك البلدان[!!]. وكباقي دول الخليج فان صناعة القرار السياسي في دولة قطر ترتبط ارتباطا وثيقاً بشخصية الأمير وقدرته على ادراة الأمور، فقد تخرج أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة أل ثاني**(الأمير الثامن بين أمراء أل ثاني الذين حكموا قطر)** من أكاديمية عسكرية بريطانية، وعاد الى قطر فأصبح وزيرا للدفاع عام 1977 وهو اكبر أولاد الشيخ خليفة الخمسة[!!]، ومنذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وبعد توليه للسلطة عام 1995 أحدث الكثير من التغيرات في المناصب، لبسط نفوذه بشكل واسع على الدولة[!!].

وبالمقابل استطاع الأمير أن يوسع فسحة حرية التعبير عن الرأي في قطر[!!]، فهو أول زعيم عربي يلغي وزارة الإعلام[!!]. كما انه أول أمير قطري تحدث في عهده انتخابات بعد أن جرت انتخابات للمجالس البلدية في آذار/مارس 1999 وشارك فيها ستة نساء قطريات[!!]، لتكون قطر ثاني دولة خليجية تمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب، بعد سلطنة عمان التي منحتها هذا الحق عام !!!!. كما اضطلعت المرأة القطرية في عهده بمناصب قيادية في الدولة، ففي عام 2003 عينت السيدة شيخة أحمد المحمود وزيرة للتربية والتعليم العالي، وهي أول وزيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي عام !!!! تولت الدكتورة غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني وزارة الصحة العامة[!!]. فضلا عن ذلك فقد أعطى الأمير فسحة من الحرية في التحرك السياسي داخل الدولة لثاني زوجاته الثلاثة الشيخة موزة بن ناصر المسند[!!].

يمثل الأمير أعلى سلطة في الدولة وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، يعاونه في ذلك مجلس للدفاع يتبعه مباشرة، ويصدر بتشكيل المجلس وتحديد اختصاصاته قرار أميري[!!].

ويباشر الأمير اختصاصات متعددة أهمها:

- رسم السياسة العامة للدولة بمعاونة مجلس الوزراء.

– المصادقة على القوانين وإصدارها.
– دعوة مجلس الوزراء للانعقاد، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها.
– تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وإنهاء خدماتهم وفقا للقانون.
– العفو عن العقوبة أو تخفيفها.
– إنشاء وتنظيم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى وتعيين اختصاصاتها.
– إنشاء وتنظيم الأجهزة التي تعينه بالرأي والمشورة على توجيه السياسات العليا للدولة، والإشراف عليها، وتعيين اختصاصاتها(!!).
– يبرم المعاهدات والاتفاقيات، ويبلغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطا سرية تناقض شروطها العلنية(!!). وهذه الفقرة تصرح بان للأمير أن يجعل بعض بنود المعاهدات والاتفاقيات سرية بشرط أن لا تعارض شروطها العلنية، وبالتالي فان هذا الشرط لايمكن تحديده بضابطة، ويبدو أن هذه الفقرة تصريح دستوري للأمير بإخفاء بعض بنود المعاهدات والاتفاقيات.
– للأمير أن يعلن الأحكام العرفية في البلاد، وله عند ذلك اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة الدولة أو وحدة إقليمها أو امن شعبها ومصالحه، على أن يتضمن المرسوم طبيعة الحالة الاستثنائية التي أعلنت الأحكام العرفية من اجلها وبيان الإجراءات المتخذة لمواجهتها. ويكون إعلان الإحكام العرفية لمدة محدودة ولا يجوز تمديدها إلا بموافقة مجلس الشورى(!!).
– يجوز للأمير أن يصدر مراسيم لها قوة القانون، وتعرض على مجلس الشورى في أول اجتماع له، وللمجلس في موعد أقصاه (40) يوما من تاريخ عرضها عليه وبأغلبية ثلثي أعضائه أن يرفض أياً منها أو أن يطلب تعديلها خلال اجل محدد. ويزول ما لهذه المراسيم من قوة القانون من تاريخ رفض المجلس لها أو انقضاء الأجل المحدد للتعديل دون إجرائه(!!). وهذه ميزة قانونية مهمة إن أخذت طريقها الى التطبيق الفعلي.

– المخصصات المالية للأمير، ومخصصات الهبات والمساعدات، يصدر بتحديدها قرار من الأمير سنويا[!!]. ولا يعلم مقدار وآلية صرف مخصصات العائلة الحاكمة [!!].

– للأمير أن يعهد بمباشرة بعض صلاحياته الى ولى العهد ، إذ يرأس ولي العهد جلسات مجلس الوزراء التي يحضرها[!!]. وفيما يخص العائلة الحاكمة فقد نشا بقرار من الأمير **(مجلس)** يسمى "مجلس العائلة الحاكمة" يعين الأمير أعضاءه من العائلة الحاكمة[!!]، ويقرر مجلس العائلة الحاكمة خلو منصب الأمير عند وفاته أو إصابته بعجز كلي يمنعه من ممارسة مهامه. ويعلن مجلس الوزراء ومجلس الشورى بعد جلسة سرية مشتركة بينهما خلو المنصب، وينادى بـ (ولي العهد) أميرا للبلاد[!!]. ووفقا لهذه الصلاحيات الواسعة فان الأمير استطاع تثبيت سطوته من خلال دستور البلاد وبالتالي لا تحصل فجوة بين النص الدستوري والتطبيق على ارض الواقع.

2– مجلس الوزراء

تم تأسيس أول مجلس وزراء في قطر بعد إعلان الاستقلال عام 1971 برئاسة الأمير، كما تم استحداث وزارتي الإعلام والشؤون البلدية وبهذا أصبح عدد الوزارات اثنا عشرة وزارة[67]. أما مجلس الوزراء القطري الحالي فقد تم تشكيله في الرابع من نيسان/ إبريل عام 2007 برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني من عشرين وزيراً. ويجتمع المجلس أسبوعياً كل يوم أربعاء، ولا تنشر صوراً صحفية أو تلفزيونية لاجتماعاته، ويصدر عن المجلس بيان مقتضب يستعرض الموضوعات التي ناقشها تبثه وكالة الأنباء القطرية الرسمية، وتنشره الصحف وتبثه الفضائية القطرية والإذاعة حرفيا[68].

هناك تشابه بين مجالس الوزراء في دول الخليج إذ تعتمد بشكل أساسي على أمراء العائلة الحاكمة، وهذا ينطبق على قطر، وفي الحالات الاستثنائية التي يتم فيها تعيين وزير من خارج نطاق آل ثاني يشترط أن تكون جنسيته الأصلية قطرية[69]. يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويقبل استقالتهم ويعفيهم من مناصبهم، ويجوز له أن يعهد إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير بمهام وزارة أو أكثر ويكون تشكيل الوزارة بأمر أميري بناء

على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، ويرفع رئيس الوزراء إلى الأمير قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالشؤون التي يصدر بتحديدها قرار أميري للتصديق عليها وإصدارها[70].

ويتولى مجلس الوزراء، اختصاصات عدة أهمها:

- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، وعرضها على مجلس الشورى لمناقشتها وإبداء الرأي فيها قبل رفعها إلى الأمير للتصديق عليها.
- اعتماد اللوائح والقرارات التي تعدها الوزارات، لتنفيذ القوانين بما يطابق أحكامها.
- الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات وأحكام المحاكم.
- الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والإداري.
- تعيين الموظفين وعزلهم متى كان هذا التعيين والعزل لا يدخلان في اختصاص الأمير.
- الإشراف على رعاية مصالح الدولة في الخارج و علاقاتها الدولية.
- إدارة مالية الدولة ووضع مشروع ميزانيتها العامة.
- إعداد تقرير في أول كل سنة مالية يتضمن عرضاً تفصيلياً للأعمال المهمة التي أنجزت داخلياً وخارجياً مقروناً بخطة ترسم أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة الشاملة للدولة وتثبيت أمنها واستقرارها. ويرفع هذا التقرير إلى الأمير لإقراره[71].

3- مجلس الشورى

أنشأ أول مجلس شورى في قطر بموجب القانون رقم (6) لسنة 1964، وقد كان المجلس يتكون من خمسة عشر عضواً من أفراد العائلة الحاكمة يعينهم الأمير ويرأسهم، لمدة سنتين[!!]، وكانت الحكومة تعرض مشاريعها على المجلس بهدف الاستشارة[!!]. وبعد الاستقلال اصدر الأمير مرسوما بتشكيل مجلساً جديدا للشورى مكوناً من عشرين عضواً، وقد افتتح أول جلساته في الأول من أيار/ مايو 1972 برئاسة عبدالعزيز الغانم كأول رئيس لهذا المجلس[!!].

أما المجلس الحالي والذي يترأسه محمد مبارك الخليفي، فيتألف من خمسة وأربعين عضوا. يتم انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء الخمسة عشر الآخرين[75]، إلا أن الانتخابات لم تطبق بعد وقد عللت الحكومة

القطرية ذلك لأسباب إدارية وفنية[76]، بالرغم من توصل مجلس الشورى في أيار/ مايو 2008 الى انجاز مشروع قانون بنظام انتخاب أعضاء مجلس الشورى مكون من (55) مادة، موزعة على ستة فصول تشمل: تحديد الناخبين، وإجراءات الانتخابات، وجرائم الانتخابات، والدعاية الانتخابية، وأحكام عامة[77].

ينتخب المجلس في أول اجتماع له، رئيسا ونائبا للرئيس من بين أعضائه، وإذا خلا مكان أي منهما انتخب المجلس من يحل محله، ويكون الانتخاب بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، فان لم تتحقق هذه الأغلبية في المرة الأولى، أعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين على أكثر الأصوات، ويرأس الجلسة لحين انتخاب الرئيس اكبر الأعضاء سناً[78].

تكون جلسات مجلس الشورى علنية، ويجوز عقدها سرية بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس، أو بناء على طلب من مجلس الوزراء. وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي معه الرئيس. للأمير أن يحل مجلس الشورى بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء انتخابات المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل. وإلى أن يجري انتخاب المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع[79]. ويعقد مجلس الشورى دور انعقاده السنوي العادي بدعوة من الأمير خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام، ويفتتح الأمير أو من ينيبه دور الانعقاد السنوي لمجلس الشورى كما يدعو الأمير مجلس الشورى لاجتماع غير عادي في حالة الضرورة، أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس، ولا يجوز في دور الانعقاد غير العادي أن ينظر المجلس في غير الأمور التي دعي من أجلها. مدة المجلس أربع سنوات، وتجرى انتخابات المجلس الجديد خلال التسعين يوما السابقة على نهاية تلك المدة، ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته، وإذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء مدة المجلس، أو تأخرت لأي سبب من الأسباب، ولا يجوز مد الفصل التشريعي إلا للضرورة ، على إلا يتجاوز ذلك المد فصلا

تشريعيا واحدا[80]، أما مدة دور انعقاد المجلس ثمانية أشهر في السنة على الأقل. ولا يجوز فض دور الانعقاد قبل اعتماد موازنة الدولة[81].

أما أهم صلاحيات مجلس الشورى القطري فهي:

- يتولى السلطة التشريعية، ويقر الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية[82].
- لكل عضو حق اقتراح القوانين، ويحال كل اقتراح إلى اللجنة المختصة في المجلس لدراسته وإبداء الرأي بشأنه، وعرضه على المجلس بعد ذلك، فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله إلى الحكومة بعد وضعه كمشروع قانون لدراسته وإبداء الرأي بشأنه وإعادته للمجلس في دور الانعقاد ذاته أو الذي يليه.
- لكل عضو الحق في توجيه استجواب إلى الوزراء في الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، ولا يجوز توجيه الاستجواب إلا بموافقة ثلث أعضاء المجلس، ولا يجوز طرح الثقة عن الوزير إلا بعد مناقشة استجواب موجه إليه، ويكون طرح الثقة بناء على رغبته أو طلب موقع عليه من خمسة عشر عضوا، ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس[83].
- كل مشروع قانون يقره مجلس الشورى يرفع الى الأمير للتصديق عليه، وإذا لم يوافق الأمير على التصديق، رده الى المجلس في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ رفعه إليه مشفوعا بأسباب عدم التصديق، فإذا اقره المجلس مرة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره. ويجوز للأمير عند الضرورة القصوى أن يأمر بإيقاف العمل بهذا القانون للمدة التي يقدر أنها تحقق المصالح العليا للبلاد، فإذا لم يحصل المشروع على موافقة الثلثين فلا يجوز إعادة النظر فيه خلال ذات الدورة [84].

وبهذا يكون لمجلس الشورى القطري سلطات تشريعية مهمة إلا أن مرجعية أدائه تبقى ضمن صلاحيات الأمير.

4- المجلس البلدي المركزي

ظهر أول مجلس بلدي في قطر أوائل خمسينيات القرن الماضي، ثم أعيد تشكيله في شباط/ فبراير 1956، وصدر أول مرسوم بتعيين أعضاء المجلس البلدي بالمرسوم رقم (4) لسنة 1963، ثم جاء القانون رقم (11) لسنة 1963 بتنظيم بلدية قطر لينص على تكوين المجلس البلدي بالتعيين بناء على ترشيح وزير الشؤون البلدية. وانعقد أول اجتماع مشترك للمجالس في الدولة عام 1983 ومن ثم تم تشكيل مجلس بلدية مركزي بدلا من المجالس البلدية المتعددة(!!). إلا أن العام 1998 شهد إصدار الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر القانون رقم (12) الخاص بتنظيم قانون انتخاب المجلس البلدي المركزي، كما أصدر المرسوم رقم (17) لسنة 1998 بنظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي المركزي(!!).

وقد حصلت انتخابات المجلس البلدي المركزي في دورته الأولى في الثامن من آذار/مارس عام 1999، وخلال هذه الانتخابات تم دعوة قرابة (35) شخصية برلمانية عربية وأجنبية، للإطلاع على سير أول عملية انتخابية تجرى في قطر. أما دورة المجلس الثانية فقد جرت انتخاباتها في السابع من نيسان/ أبريل عام 2003. وفيما يخص الدورة الحالية للمجلس فقد جرت انتخاباتها في الأول من نيسان/أبريل عام 2007. ويتشكل المجلس من (29) عضواً يمثلون الدوائر الانتخابية التي تشمل (230) منطقة من مناطق دولة قطر، ومدة العضوية في المجلس أربع سنوات، ويعقد المجلس في الدوحة بصورة علنية اجتماعات عادية مرة كل أسبوعين، واجتماعات غير عادية بطلب من ثلث أعضائه، ويكون اجتماعه اجتماعاً صحيحا بحضور ثلثي أعضائه، ويصدر المجلس قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الحاضرين، وتبلغ الوزارة بالقرارات والتوصيات لاتخاذ ما تراه مناسبا، وللمجلس كامل الحرية في ممارسة دوره دون أي تدخل من جانب الوزارة. وبالتالي فان دور المجلس البلدي دور استشاري(!!).

خاتمة واستنتاجات

عند رحيل العثمانيين عن قطر عام 1915، وقعت تحت سطوة النفوذ البريطاني، فقد وقعت بريطانيا معاهدة مع الشيخ احمد بن قاسم آل ثاني، وبهذا أصبحت تحت النظام البريطاني المعروف باسم "ادارة الإمارات المتصالحة". وقد بقيت قطر تدار من قبل شيوخها

فخلال تلك المدة لم يكن في قطر جهاز وزاري أو إداري وفق الأنظمة الحديثة فكانت أجهزة الحكومة الإدارية مرتبطة بالمستشار البريطاني (هان كوك) حتى أوائل عام 1960 إذ انشأ الشيخ احمد بن علي الذي حكم الإمارة بعد تنازل أبيه وزارة للمالية عام ! ! ! ! وعين الشيخ خليفة بن احمد وزيرا فيها، وفي عام 1967 تم إنشاء أول إدارة لشؤون الموظفين، وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وتحديدا في الثاني من أيلول/سبتمبر ! ! ! ! أعلن عن قيام دولة قطر بعد فشل الاتحاد التساعي مع باقي إمارات الساحل العماني وتم تأسيس أول وزارة في قطر كما تم تأسيس مجلس شورى، وكتابة دستور مؤقت للبلاد تحول الى دائم عام 2003 وقد رسخ هذا الدستور السلطة للأمير ومن بعده شيوخ آل ثاني.

لقد مثل وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الى السلطة بانقلاب سلمي عام 1995 نقطة تحول في تاريخ إدارة الإمارة، فقد انعكست شخصية الأمير على شكل ونظام الحكم ليتسنى لقطر الدخول الى عالم الدبلوماسية النشطة والاقتصاد الحر والإعلام المحترف، وبالتالي أصبح تأثير قطر السياسي والاقتصادي والإعلامي يتجاوز حجمها بمراحل.

ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1- ترتبط صناعة القرار السياسي في دولة قطر ارتباطاً وثيقاً بشخصية الأمير وقدرته على ادراة الأمور، الذي ثبت سطوته بنصوص دستورية، وبالتالي لا توجد فجوة بين النص الدستوري وتطبيقه على ارض الواقع.

2- لم تر انتخابات مجلس الشورى القطري النور بالرغم من إقرارها في الدستور الدائم للبلاد، ولكن من المرجح أن تتم في الدورة الانتخابية القادمة.

3- المجتمع القطري مجتمع بسيط التركيب وواضح المعالم، وبالتالي هناك ترابط اجتماعي بين الحاكم والمحكوم.

4- تعد قناة الجزيرة من مصادر المعلومات المهمة لصانع القرار القطري، وبالتالي باتت السياسة الخارجية القطرية تمتلك فسحة كبيرة وخيارات متعددة تعجز دول تتجاوز حجم قطر بإضعاف عن امتلاكها.

5- عزز اقتصاد دولة قطر القوي من قدرة صانع القرار القطري في اتخاذ أفضل البدائل، وقلل أو غطى على الأخطاء السياسية للدولة، فطالما كان المال يغطي الأخطاء.

6- استطاع صانع القرار السياسي القطري بناء علاقات متوازنة لدولة قطر في محيطها الإقليمي والعالمي، بالرغم من الوضع المعقد لمنطقة الشرق الأوسط.

Political Decision Making In Qatar State

By: Mr.Mithaq Khyrallah Jalud
Assistant lecturer/ Regional Studies Centre

Abstract

Like the rest of the Arabian Gulf States Qatar is characterized by political stability. Not so many changes had taken place on the structure of political system in Qatar moreover, the mechanism of political–Decision making Since the independence of Qatar state on September,2,1971. the power is concentrated in the hand of Amair till Sheikh Hamad Bin Khalifa Al-Thani had taken this power in 1995 in which the state had witnessed so many freedom and both political and economic stability. This has been reflected on all aspects of state.

Thus, the citizen in Qatar is not concerned deeply with the political affair due to the good income of citizen in Qatar as weal being Qatar is a small landed state and few populations and the simple social structure and this gives the policy- maker in Qatar too much connection with the people directly.

الهوامش والمصادر

(1) محمد البزاز،" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، الشبكات المتصلة (الانترنت):

www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie12

(2) الشبكات المتصلة(الانترنت):

www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=98831

(3) خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره دراسة شاملة للخليج العربي...، مطبعة الجاحظ، (بغداد، 1972)، ص142.

(4) المصدر نفسه، ص162.

(5) في سنة 1889 بدأت الدولة العثمانية بمشروع إقامة إدارة عثمانية للكمارك في قطر، مما يترتب عليه حرمان شيخ قطر جاسم بن ثاني (1878-1913) من امتيازاته المالية، كذلك عينت الدولة العثمانية مساعداً إدارياً له، تبعتها بإجراءات إدارية سنة 1891، لتقوية قبضتها على قطر، مما جعل الشيخ جاسم يرفضها، فتحركت حملة عثمانية بقيادة محمد حافظ باشا سنة 1893، بمساعدة شيخ الكويت محمد الصباح (1892-1896)، وعندما سمع الشيخ جاسم بالحملة ترك الدوحة لأخيه محمد بن ثاني، وبعد فشل المفاوضات العثمانية معه، اعتقل هو واثنا عشر من أعيان الدوحة فبدأت الثورة، وبعد عدة معارك مع جاسم بن ثاني أضطر محمد حافظ باشا الى التفاوض وبخاصة بعد تدخل بريطانيا، فطلب الشيخ جاسم بن ثاني من بريطانيا تجديد معاهدة 1868 بالشروط نفسها التي وقع عليها شيوخ الساحل المهادن. وبذلك فشلت الدولة العثمانية في إحكام سيطرتها على قطر. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة مابين 1868- 1916م، ط1، المطبعة العصرية، (الكويت، 1975)، ص ص146-147-.

(6) ميثاق خيرالله جلود، العلاقات الخليجية- التركية 1973-1990، سلسلة شؤون اقليمية رقم (15)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008، ص32.

(7) فتحي عباس الجبوري و احمد صالح الجبوري، تاريخ الخليج العربي العربي، ط1، دار الفكر، (عمان، 2010)، ص143.

(8) العزي، المصدر السابق، ص165؛ الجبوري، المصدر السابق، ص144.

(9) الجبوري، المصدر السابق، ص145.

(10) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة الجغرافية السياسية، ط2، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1981)، ص361.

(11) الجبوري، المصدر السابق، ص 145.

(12) الهيتي، المصدر السابق، ص362 .

(13) في الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام 1969، انبثق اتحاد تساعي لإمارات الخليج، انتخب الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان رئيسا له لمدة عامين، وقد كانت قطر ترى أنها أحق بزعامة الاتحاد لوضعها الاقتصادي الجيد. أما البحرين فقد أرادت مجلساً وطنياً ينتخب على أساس نسبة عدد السكان، ما يعني أن غالبية المجلس ستكون من البحرين، وبالمقابل كانت إمارة دبي ترى أن وجود البحرين في الاتحاد سيوتر العلاقات مع إيران، التي كانت تدعي سيادتها على البحرين، أما ابوظبي فقد رأت نفسها زعيمة ساحل عمان، لذا فان قطر والبحرين يمكن أن يهددان هذه الزعامة، لذا انسحب كل من قطر والبحرين وأعلنا استقلالهما وبهذا فشل الاتحاد التساعي.لمزيد من التفاصيل ينظر: ميثاق خيرالله جلود" مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة "، مجلة التربية والعلم،مجلد (17)، العدد (2)، ص ص 37-40.

(14) محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي(34)، مطبعة الإرشاد، (بغداد، 1980)، ص172.

(15) أسامة خليل، وجع في قلب الخليج، ط1، مركز الراية للنشر والإعلام،(القاهرة، 1996)، ص24.

(16) Richard H. Curtiss ,"With Ruling Family's Dispute Settled, Qatar's New Emir Charts Bold" ,Washington Report on Middle East Affairs, 1997: Course: www.wrmea.com/backissues

(17) جاء الدستور القطري في خمسة أبواب تتناول نظام الدولة وأسس الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع، والحقوق والواجبات العامة، وتنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتضمن عدة مبادئ أساسية تكرس الفصل بين السلطات وتقنن الحقوق والحريات والممارسة السياسية.ينظر: البزاز، المصدر السابق.

(18) دستور دولة قطر المادة (8)، الأمم المتحدة، قاعدة النصوص القانونية المتعلقة بالهيئات التشريعية العربية، الشبكات المتصلة(الانترنت):

www.arab-ipu.org/pdb/RelatedArticlesGvnSPName

(19) المادة (60) من الدستور القطري.

(20) مشرف وسمي الشمري واضحوي جفال الصعب، "دبلوماسية المخادنة في السياسة الخارجية القطرية "، مجلة دراسات إقليمية، السنة (6)، العدد (17)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2010، ص246.

(21) بعد أن انطلق بث قناة الجزيرة عام 1996 لم تستطع الحكومات العربية أن تستسغ هكذا نوع من الإعلام الحر، لكن بمرور الوقت وزيادة البث الفضائي العربي أصبحت الجزيرة مقبولة نسبياً إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية وفي معرض حديثها عن هذه القناة ترى أن الصحفيين العاملين فيها يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية خصوصا فيما يتعلق بالأمير أو العائلة الحاكمة، ويبدو أن ذلك من تأثيرات التكيف والعقل الجمعي العربي.لمزيد من التفاصيل ينظر:

-Christopher M. Blanchard, "Qatar: Background and U.S. Relations", Congressional Research Service, Analyst in Middle Eastern Affairs, November 18, 2009, P.9: www.crs.gov

(22) الشمري والصعب، المصدر السابق، ص251.

(23) Paul Rockower ," Qatar's Public Diplomacy", P.5:
mysite.verizon.net/SJRockower/PSR/QatarPDv4.pdf

(24) Qatar's Decision Makers Hamad Background, Entrepreneur, 17 September 2007: www.entrepreneur.com/tradejournals/article/168747704

(25) حكومة قطر الالكترونية، الاقتصاد القطري، الشبكات المتصلة (الانترنت):
www.gov.qa/wps/portal EconomyofQat

(26) المصدر نفسه.

(27) البزاز، المصدر السابق.

(28) Fahad Faisal Al-Thani ," Monetary policy in Qatar and Qatar towards the proposed single currencyr for the Gulf Cooperation Council" P.108's attitude
www.bis.org/publ/bppdf/bispap17j.pdf

(29)" The Decision Makers In Qatar", All Business:
www.allbusiness.com/mining/oil-gas-extraction-crude-petroleum-natural

(30) حكومة قطر الالكترونية، الاقتصاد القطري، المصدر السابق.

(31) صحيفة العرب القطرية، العدد (7812)، 1 تشرين الثاني 2009.

(32) BTI2010," Qatar Country Report", P.4:
www.bertelsmann-transformation-index.de

(33) صحيفة الشرق القطرية، 7 آذار 2010.

(34) الدواوين في قطر، عبارة عن مجالس كبيرة للرجال ملحقة بمنازل الأسر الكبيرة، وهي بمثابة امتداد لمجلس القبيلة، وهذه المجالس معدة لاستقبال الضيوف في تكوين معماري منفصل عن منزل صاحب المجلس و لعدم وجود الأحزاب السياسية في دول الخليج العربي فان المجالس لها دور كبير على النزعة الأيدلوجية وتأثيرها على التوجه السياسي بالنسبة للمواطن الخليجي،

والواضح في الأمر أيضاً بأن ثقافة أصحاب الديوانية في التوجه الأيدلوجي للديوانية. ينظر: صحيفة العرب، العدد (7854)، 13 كانون الاول 2009.

(35) "هل تعتقد أن المجالس القطرية لها تأثير في صناعة القرار"، الشبكات المتصلة (الانترنت):
www.df-althani.com/Article.asp?ArticleID=172

(36) صحيفة العرب، العدد (7805)، 25 تشرين الاول2009.

(37) البزاز، المصدر السابق.

(38) لمزيد من التفاصيل ينظر: ميثاق خيرالله جلود،" الدبلوماسية القطرية في المنطقة العربية من خلال الأزمة اللبنانية "، نشرة تحليلات إستراتيجية، السنة (3)، المجلد (3)، العدد (35)، مركز الدرسات الإقليمية، جامعة الموصل، ايلول 2008، ص ص3-8.

(39) Rockower, Op.Cit. , PP.6-7.

(40)The New York Times, 15 February 2010.

(41) J.E. Peterson," Qatar and the World: Branding for a Micro-State", Middle East Journal, Vol.(60), No. (4), (New York, 2006), P.742.

(42) BTI2010," Qatar Country Report", P.6.

(43) Rockower, Op. Cit. , P.8.

(44) صنع القرار السياسي في العراق ودول الجوار، بحوث الندوة العلمية (27) ، لمركز الدراسات الإقليمية، تحرير: ريان ذنون العباسي، سلسلة شؤون إقليمية رقم (27)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009 ، ص275.

(45) The New York Times, 12 December 2010.

(46) يرى عدد من المحللين السياسيين أن هناك قاسم مشترك بين الدول الصغيرة ، فهي تسعى الى بناء علاقات إستراتيجية مع قوى عظمى بهدف الحماية عند الضرورة وهذا ينطبق على قطر. لمزيد من التفاصيل ينظر:

– Peterson, Op. Cit. , P.739.

(47) Blanchard, Op.Cit., P.3.

(48) صنع القرار السياسي، المصدر السابق، ص279.

(49) البزاز، المصدر السابق.

(50) "Al-Jazeera by Hugh Miles": www.Denverpost.com

(51) BTI2010, Qatar Country Report, P.2

(52)) Al-Jazeera by Hugh, Op. Cit.

(53) BTI2010, Qatar Country Report,P.6

(54) Al-Jazeera by Hugh, Op. Cit.

(55) صحيفة العرب، العدد (7939)، 8 اذار 2010.

(56) Al-Jazeera by Hugh, Op. Cit.

(57) المادة (65) من الدستور القطري.

(58) المادة (67) من الدستور القطري.

(59) المادة (68) من الدستور القطري.

(60) المادة (69) من الدستور القطري.

(61) المادة (70) من الدستور القطري.

(62) المادة (17) من الدستور القطري.

(63) Curtiss, Op. Cit.

(64) المادة (12) من الدستور القطري.

(65) المادة (14) من الدستور القطري.

(66) المادة (15) من الدستور القطري.

(67) العزي، المصدر السابق، ص170.

(68) موقع قناة العربية الفضائية، الشبكات المتصلة(الانترنت):
www.alarabiya.net/articles/2009/04/29/71662.html

(69) المادة (117) من الدستور القطري.

(70) حكومة قطر الالكترونية، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية.

(71) المادة (121)من الدستور القطري.

(72) الهيتي، المصدر السابق، ص361.

(73) العزي، المصدر السابق، ص163.

(74) المصدر نفسه، ص170.

(75) Blanchard, Op.Cit., P.6.

(76) BTI2010, Qatar Country Report, P.5.

(77) صحيفة العرب، العدد (7282)، 20 ايار 2008.

(78) المادة (93)من الدستور القطري.

(79) حكومة قطر الالكترونية، مجلس الشورى.

(80) المادة (81) من الدستور القطري.

(81) المادة (84) من الدستور القطري.

(82) المادة (67) من الدستور القطري.

(83) حكومة قطر الالكترونية، مجلس الشورى.

(84) المادة (106) من الدستور القطري.

(85) حكومة قطر الالكترونية، المجلس البلدي المركزي.

(86) Peterson, Op.Cit., P.742.

(87) حكومة قطر الالكترونية، المجلس البلدي المركزي.